

في نصب الراية^(١) (ص ٩٨ - ج ١) رواه كلهم ثقات، أما إسحاق بن داود فلأنه لم يضعف في الميزان، وشيوخ الطبراني الذين لم يضعفوا فيه ثقات، صرح به الهيثمي في مجمع الزوائد^(٢) (ص ٣ - ج ١).

ومحمد بن عبد الله، قال النسائي: "لا بأس به" وقال مسلمة: "ثقة" كذا في التهذيب (ص ١٦٤ - ج ٩)، وحفص بن عمر، هو العدني، وثقه ابن أبي حاتم، كذا في التهذيب (ج ٢ - ص ٤١٠) وضعفه آخرون. والباقون معروفون بالعدالة، ولا يخفى أن المراد بالعصاة في الحديث خرقة كانت مشدودة على جرحه ﷺ فلا يبعد أن يراد ذلك في حديث ثوبان أيضا، لأن أصحاب السرية قلما يسلمون من الجروح فيشدونها بالعصائب، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يمسخوا عليها ولا يغسلوها موضعها مخافة الضرر عليهم من البرد وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال. وأما حديث نعيم بن خمار فهو في الحقيقة من مسند بلال لا من مسانيد نعيم بن خمار، فإن هاشم بن القاسم أبا نضر البغدادي وهشام بن سعيد الطالقاني وأبا سعيد مولى بني هاشم روه عن محمد بن راشد عن مكحول عن نعيم بن خمار عن بلال، كما يظهر من مسند أحمد (ص ١٢ و ١٣ و ١٤ - ج ٦) ولذا ذكره الإمام أحمد في مسند بلال، لا في مسند نعيم بن خمار، وحديث بلال في المسح على الخمار مضطرب^(٣) الإسناد والمتن. أما اضطراب سنده، فقد روى مسلم بطريق الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال: أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين والخمار، فتكلم عليه الدارقطني في كتاب العلل، وذكر الخلاف في طريقه، والخلاف عن الأعمش فيه وأن بلالا سقط منه عند بعض الرواة، واقتصر على كعب بن عجرة، وأن بعضهم عكسه فأسقط كعبا واقتصر على

(١) قبل أحاديث مسح التعلين بنحو ورق (١٨٦/١) من طبع المجلس العلمي.

(٢) قال في مقدمة مجمع الزوائد: "والصحابة لا يشترط فيهم أن يخرج لهم أهل الصحيح فإنهم عدول، وكذلك

شيوخ الطبراني الذين ليسوا في الميزان (٨/١) من طبع بيروت).

(٣) قال القاضي أبو الوليد محمد بن رشد: "ولا يجوز عند مالك أن يمسخ رأسه على حائل إلا لعة، وقد رويت إجازة ذلك عن جماعة من السلف، والصحيح ما ذهب إليه مالك، لأن الله يقول ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ فمن مسح على حائل لم يمسخ على رأسه والآثار الواردة في ذلك عن النبي ﷺ مضطربة" كذا في كتاب المقدمات له (ص ١٤) من المؤلف.